

Distr.: General
24 March 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي اليوم، أحيل طيه قرار هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ (انظر المرفق).
وتطلب حكومة نيجيريا مناقشة هذه الوثيقة في سياق مشاورات مجلس الأمن المقرر عقدها يوم الجمعة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ وفي ضوء الطلب المضمّن فيها، وتدعو مجلس الأمن إلى أن يأذن بالتنفيذ الفوري لمقرري الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الصادرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الوثيقة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يو. جوي أغون

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

القرار A/RES.1/03/11 الصادر عن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة في كوت ديفوار

إن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،
وقد اجتمعت في أبوجا في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١. بمناسبة انعقاد مؤتمر قمتها العادي
التاسع والثلاثين،

وقد استعرضت باستفاضة تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية
في كوت ديفوار بسبب الطعن في نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المعقودة في
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠،

وإذ تدبّر بحزم العنف الوحشي الذي يستهدف المدنيين ويفضي إلى خسائر غير
مقبولة في الأرواح والممتلكات،

وإذ تعرب عن استيائها لتعمد استهداف الإيفواريين الأبرياء ورعايا الدول الأعضاء
في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأجانب آخرين، وكذلك للهجمات
التي تستهدف أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء تدفق اللاجئين بأعداد ضخمة واكتظاظ مخيمات
المشردين داخليا،

واقترانها منها بأن الحالة الراهنة إنما هي نتيجة مباشرة لرفض الرئيس المنتهية ولايته،
لوران غباغبو، تسليم السلطة إلى الأسان واتارا، الذي فاز باعتراف الجميع في انتخابات
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠،

وإذ تشير إلى المقررين اللذين أُنخذا في مؤتمر قمة الهيئة الاستثنائية المعقودين
في ٧ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ولا سيما الفقرة ١٠ من المقرر الأخير ونصها:
”إذا امتنع السيد غباغبو عن الاستجابة لطلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الراسخ
[تسليم السلطة]، فلن يكون أمام الجماعة خيار غير اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك استخدام
القوة المشروعة، تحقيقاً لأهداف الشعب الإيفواري“،

وإذ تضع في اعتبارها أن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد أيدا هذين المقررين،

تقرر بحزم أن الوقت قد حان لإنفاذ مقرريها الصادرين في ٧ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ من أجل حماية الأرواح وكفالة نقل مقاليد السلطة إلى السيد ألسان و اتارا دون مزيد من التأخير،

وتحقيقا لهذه الغاية، تطلب إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة أن يأذن بالتنفيذ الفوري لمقرري الهيئة الصادرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وتطلب في هذا السياق إلى مجلس الأمن تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على نحو يمكّن البعثة من استخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية الأرواح والممتلكات وتيسير النقل الفوري للسلطة إلى السيد ألسان،

ويطلب أيضا إلى مجلس الأمن أن يفرض جزاءات دولية أكثر صرامة ضد لوران غباغبو وأعوانه،

توَعز إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يستكشف جميع السبل المتاحة لتزويد حكومة ألسان و اتارا بكافة الوسائل القانونية والدبلوماسية لممارسة سلطته، بما في ذلك السماح للحكومة بحضور جميع اجتماعات الجماعة،

تحت جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تيسير اعتماد سفراء ألسان و اتارا وسائر ممثليه في بلدانها،

توَعز كذلك إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يعزز خطط الطوارئ لمواجهة جميع الاحتمالات، بما في ذلك توفير ممرات إنسانية وحماية المدنيين،

تطلب إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يتخذ جميع التدابير المناسبة من أجل تعزيز حضور الجماعة في كوت ديفوار بغية تيسير اضطلاعها بمسؤولياتها،

تحت الأمم المتحدة على أن تطلب من المجتمع الدولي كفالة هيئة هيئة موثوقة تمكّن السكان وأفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أداء واجباتهم دون أية عوائق، وتوفير الحماية والرفاه للاجئين والمشردين داخليا بسبب الأزمة،

وأحيرا، تدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع بتنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن كوت ديفوار

عن طريق إيفاد الممثل السامي دون تأخير إلى البلد وإنشاء فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والجماعة لكفالة النقل الفوري للسلطة إلى الأسان و اتارا.

وتقرر الهيئة إبقاء الحالة في كوت ديفوار قيد نظرها.

حُرر في أبوجا، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١

توقيع: غودلاك إيبيل جونانان

الرئيس

عن الهيئة
